

يقترّب من تريليون دولار

التمويل الإسلامي سيصبح عالمياً عند عودة الثقة إلى الأسواق

■ الوسط - المحرر الاقتصادي

□ رأى محلل اقتصادي، أن النظام المالي الإسلامي لم يكن في منأى عن آثار الأزمة المالية العالمية، ولكن اللاعبين الرئيسيين وأنقون من هذه الصناعة التي تهيئ نفسها لاستعادة الزخم في الأسواق عند عودة الثقة إليها بعد الكساد الذي حل بها نتيجة للأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية العام 2008.

وكتب ندين معروشي في نشرة أخبار دول الخليج (GSN)، التي كانت إحدى الشركات الإعلامية في قمة لندن للصكوك التي عقدت الشهر الماضي، إن «التمويل الإسلامي لا يزال صغيراً، ولكنه ينمو كجزء من الصناعة المالية العالمية، وأن التمويل الإسلامي لديه إمكانيات ضخمة وفقاً لكثير من الداعين إليه». كما نسبت النشرة إلى معهد ماكينزي العالمي ذكره، أن الأصول المالية في العالم ارتفعت إلى 196 تريليون دولار في العام 2007؛ إلا أن بنك التنمية الآسيوي بين أن الأرقام هبطت بنسبة 50 تريليون خلال العام 2008.

وأوضح معروشي، أنه «في سياق الأوضاع العالمية القاسية، يُقدّر أن التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية يقترّب من تريليون دولار، وفقاً للتقديرات، وهي نسبة رائعة للصناعة التي تعد حديثة والتي بدأت قبل نحو 30 عاماً».

كما نسب إلى تقرير صدر عن كلية لندن - الاقتصاد والعلوم السياسية، كتبه أحد رواد تحليل قطاع التمويل الإسلامي، وأستاذ في جامعة دورهام، رودي ويلسون القول، إنه «في العام 2007 فإن الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في جميع أنحاء العالم



بلغت الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في العالم نحو 640 مليار

(تداول) هذا الشهر، بعثت أمالها هذه الصناعة وفتح شهية السندات الإسلامية.

ومع استمرار الضيق الذي يشهده الإقراض المصرفي، فإن السلطات والجهات الفاعلة في السوق مجبرة على الاستفادة من الصكوك الإسلامية كوسيلة بديلة للتمويل، ويبدو أن هذه الإستراتيجية قد نجحت حتى الآن. وتوقع «إرنست ويونغ» أن ترتفع إصدارات الصكوك الجديدة بنسبة 56 في المئة في العام 2009، وتوقع شركة الخدمات المالية إصدارات جديدة في 2009 تبلغ 27,5 مليار دولار، مقابل 15,5 مليار دولار في 2008، ولكنها منخفضة عن المستوى القياسي الذي سجل في العام 2007 والبالغ 47 مليار دولار.

كما يتوقع المحللون أن تكون الإصدارات الجديدة في شكل إجازة، والتي هي أكثر انسجاماً مع التمويل الإسلامي الذي يرتكز على مبدأ تقاسم المخاطر والمكافآت.

وكان رجل الدين المعروف، الشيخ تقي عثمان، قد هز الصناعة في فبراير/ شباط العام الماضي عندما قال، إن منتجين مستخدمين من قبل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية هما المضاربة والمراعبة غير مبنيين على المبادئ الإسلامية بسبب التعهد بإعادة الشراء.

وأضاف «لكن هل أثر هذا القول على تراجع في إصدارات الصكوك في الآونة الأخيرة أم لا؟ فهذا لا يزال حواراً ساخناً بسبب أن الكثيرين يعتقدون أن الهبوط كان بسبب الأزمة المالية العالمية، ولكن ذلك أدى إلى هبوط الصكوك المبنيّة على الإجازة.

بلغت 8 مرات. ولكن على المدى الطويل، فإن صدقة صناعة الصكوك سيعتمد على تحسين شفافية السوق.

وأوضح أن نجاح أول صكوك سيادية يتم إصدارها هذا العام من قبل إندونيسيا والبحرين، فضلاً عن بدء حملة جديدة لسوق الصكوك في سوق الأوراق المالية السعودية

عالمية وخسائر كبيرة، غير أن أسواق منطقة «ميناء» ظلت نسبياً أفضل من الأسواق العالمية الأخرى.

وتطرق إلى الصكوك الإسلامية، فبين معروشي، أنه مع جفاف التمويل الذي تقدمه البنوك التقليدية، فإن الحكومات والشركات تتجه إلى سوق الصكوك الإسلامية بهدف تمويل عمليات التوسع، وأن إصدار البحرين

الماضي، وهي شهادة على توافق روس الأموال لدى المصارف الإسلامية.

وخسرت المؤسسات المالية والشركات مليارات الدولارات بفعل الأزمة، ولكن الفترة الحالية قد تكون انطوت، على رغم أن الانكماش في اقتصادات دول العالم لا تزال قائمة.

وتحولت الأزمة المالية إلى عاصفة هزت الأسواق وأدت إلى اندثار مصارف

عالم بارز يجيز هيكل التورق الإسلامي

■ كوالالمبور - رويترز

□ قال عالم شرعي بارز، إنه يجب أن يتفق التورق مع معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولا يمكن أن يكون أداة تمويل مستقلة. موضحاً شروط استخدام هذا الهيكل الذي انقسم حوله القطاع المصرفي الإسلامي، والتورق أحد أسس صناعة التمويل الإسلامي البالغ حجمها تريليون دولار، ويستخدم على نطاق واسع كأداة للتمويل وإدارة السيولة؛ غير أن تزايد الخلافات بشأن جواز بعض أشكال التورق بموجب أحكام الشريعة أثار حلاً من التشويش في السوق، وحذر مؤيدون من عواقب كارثية إذا تم إلغاء هذا الهيكل. وفي محاولة لتهدئة مخاوف المستثمرين قال عالم الشريعة، الشيخ يوسف طلال ديورينزو: «إن التورق جائز إذا طبق بشكل صحيح». وأضاف العالم الأميركي البالغ من العمر 60 عاماً لـ «رويترز» في مقابلة «من وجهة نظري أجرت هيئة المحاسبة

والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بكوناً دقيقة وشرحاً وافياً للتورق. وتحدد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التوجيهات التي تستخدمها أغلب المؤسسات المالية الإسلامية». وبين ديورينزو بالقول: «طورت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معياراً من خلال منهجيتها الخاصة الشاملة وهذا المعيار... على حد علمي... مازال سارياً. هناك سوء فهم كبير في السوق (ناجم عن) انعدام التواصل بين علماء الدين المنخرطين بنشاط في مجال التمويل والعلماء غير المنخرطين». ودافع علماء بارزون آخرون في الشريعة بينهم، الشيخ نظام يعقوبي، والشيخ محمد داود بكر مؤخراً عن التورق أيضاً. وكان مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي قد اعتبر التورق المنظم والتورق العكسي تحايلاً بهدف وضع قناع على استخدام الربا. وتفاقم تعقيد وضع هذا الهيكل نظراً إلى أن الامتثال لمعايير الهيئات المنظمة لصناعة التمويل الإسلامي مثل، هيئة المحاسبة والمراجعة

والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بكوناً دقيقة وشرحاً وافياً للتورق. وتحدد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التوجيهات التي تستخدمها أغلب المؤسسات المالية الإسلامية». وبين ديورينزو بالقول: «طورت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معياراً من خلال منهجيتها الخاصة الشاملة وهذا المعيار... على حد علمي... مازال سارياً. هناك سوء فهم كبير في السوق (ناجم عن) انعدام التواصل بين علماء الدين المنخرطين بنشاط في مجال التمويل والعلماء غير المنخرطين». ودافع علماء بارزون آخرون في الشريعة بينهم، الشيخ نظام يعقوبي، والشيخ محمد داود بكر مؤخراً عن التورق أيضاً. وكان مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي قد اعتبر التورق المنظم والتورق العكسي تحايلاً بهدف وضع قناع على استخدام الربا. وتفاقم تعقيد وضع هذا الهيكل نظراً إلى أن الامتثال لمعايير الهيئات المنظمة لصناعة التمويل الإسلامي مثل، هيئة المحاسبة والمراجعة



يوسف طلال

«خليج البحرين» يستكمل مراحل متقدمة في المشروع

■ الوسط - المحرر الاقتصادي

□ قالت شركة خليج البحرين، «إنها تضي قدماً في تنفيذ واستكمال أعمال البناء كافة بنجاح مستمر كما هو مرسوم ومخطط لها في البرنامج الزمني للتطوير والبناء».

وشركة خليج البحرين للتطوير تتولى تنفيذ مشروع الضاحية البحرية على الساحل الشمالي الشرقي في قلب مدينة المنامة، بكلفة إجمالية قدرها 2.5 مليار دولار، تسلمت في وقت سابق من هذا الشهر موقع شارع المنامة السريع الرئيسي في المشروع من شركة ناس موري أند روبرتس للمقاولات، ويمتد موقع إنشاء الشارع عبر مشروع رافلز سيتي البحرين، ويمر فوق موقعين للسيارات تحت الأرض، ويحمل من خلاله جميع خدمات البنية التحتية الأرضية بين جزيرتي المشروع الشمالية والجنوبية، بما في ذلك نظام التبريد الذي يمر تحت الطرق الأرضية. وقد تواصل تنفيذ الأعمال الهندسية المدنية خلال شهر يوليو/ تموز من هذا العام بحسب البرنامج المعد لحين الوصول إلى الانتهاء منها في الوقت المحدد. وتبعاً لذلك، شرعت شركة خليج البحرين في استكمال



صورة جوية لمشروع خليج البحرين

أعمال البنية التحتية لشارع المنامة السريع في الوقت نفسه أيضاً؛ إذ تم وضع طبقات الردم الرمي الأساسية اللازمة في مجرى وأساسات الشارع المذكور؛ ما أتاح وضع وتمديد أنابيب التبريد من خلاله من قبل المقاول المتعهد وهو، شركة أحمد منصور العالي. وقد علق الرئيس التنفيذي لشركة خليج البحرين، بوب فنسنت، على ذلك قائلاً: «لقد سررت باكتمال مجرى وأساسات شارع المنامة السريع في المشروع، وأتوجه بالتهنئة إلى (رافلز سيتي البحرين)

شركة أحمد منصور العالي. وقد علق الرئيس التنفيذي لشركة خليج البحرين، بوب فنسنت، على ذلك قائلاً: «لقد سررت باكتمال مجرى وأساسات شارع المنامة السريع في المشروع، وأتوجه بالتهنئة إلى (رافلز سيتي البحرين)

السعودية أكبر مصدر غاز البوتان في العالم

■ الدمام - قنا

□ أفاد تقرير أصدره مركز المعلومات في غرفة المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية بأن المملكة جاءت على رأس قائمة أكبر مصدر غاز البوتان في العالم؛ إذ بلغ إجمالي قيمة صادراتها من هذا النوع من الغازات نحو 9,3 مليارات ريال (2,5 مليار دولار) خلال العام 2007.

وأوضح التقرير، أن الكمية التي صدرتها المملكة من البوتان في العام ذاته بلغت قرابة 3990 ألف طن، ما يمثل نحو 15,7 في المئة من إجمالي الكمية المصدرة من البوتان على مستوى العالم والتي تقدر بنحو 25369 ألف طن في العام نفسه. وارتفعت قيمة صادرات السعودية من البوتان خلال العام 2007 بنسبة 16,3 في المئة مقارنة

بالعام 2006. وبين التقرير أن الدول الآسيوية «باستثناء العربية والإسلامية» استحوذت على 73,6 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من مادة البوتان خلال العام 2007... لتلتها دول الجامعة العربية بنسبة نحو 23,1 في المئة. وجاء في التقرير، أن إجمالي قيمة الصادرات العالمية من البوتان بلغت نحو 15,6 مليار دولار أميركي خلال العام 2007. وارتفعت قيمة صادرات العالم من البوتان بمعدل 29 في المئة سنوياً في المتوسط خلال الفترة من (2003 إلى 2007). وبين التقرير أن قيمة صادرات أكبر 10 دول على مستوى العالم تبلغ نحو 11,1 مليار دولار وهو ما يمثل نحو 71 في المئة من إجمالي

قيمة صادرات العالم من البوتان العام 2007. وجاءت الجزائر في المرتبة الثانية بنسبة 12,18 في المئة، ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة 10,35 في المئة من إجمالي قيمة صادرات العالم من البوتان العام 2007. وذكر التقرير أن اليابان شغلت المركز الأول بين الدول المستوردة على مستوى العالم، بما يمثل نحو 16,19 في المئة من إجمالي قيمة واردات العالم العام 2007. وجاءت كوريا الجنوبية في المركز الثاني بنسبة 9,69 في المئة، ثم الهند في المركز الثالث بنسبة 8,65 في المئة.

يذكر أن البوتان غاز يمكن تحويله إلى سائل بالضغط والتبريد ويستخدم كمصدر للوقود، كما يمكن استخدامه في أجهزة التبريد بالمنازل.

ترامب؛ وصول أسعار العقارات إلى القعر في 2010



دونالد ترامب (الابن)

■ الوسط - المحرر الاقتصادي

□ توقع الخبير العقاري، دونالد ترامب، أن تصل أسعار العقارات إلى القعر خلال العام 2010، مشيراً إلى أن العالم لن يتعافى تماماً من التراجع الاقتصادي القائم؛ إلا عندما تخرج الولايات المتحدة من الأزمة الحالية.

وأضاف «مع استمرار الفجوة القائمة بين أسعار البيع والشراء، وعدم استعداد البنوك للإقراض من أجل تمويل الرهن العقاري، وما يصاحب ذلك من تعقيدات، أعتقد أن ذلك لن يحدث قبل العام 2010».

وأسترد «ربما يشهد التباطؤ العالمي تحسناً في بعض الأسواق الناشئة مثل الصين خلال فترة قريبة. وهناك إجماع سيتم التوصل إليه بالنسبة إلى حال الاقتصاد العالمي وازدهاره في حال خروج الولايات المتحدة من أزمتها الاقتصادية».

وأضاف «الملاحظ أن هناك دولا ناشئة تعافى بسرعة أكبر، وهذا يرجع إلى استمرار قوة الطلب الأساسي فيها، فعلى سبيل المثال شهدت مومبي تراجعاً في معدل قيم الإيجار والعقار للشقق الفاخرة في حدود 4-12 في المئة من سنة إلى أخرى، وهذا يعتبر مؤشراً رمزياً، إلى جانب مستوى الأسعار القوي في سوق العقارات الخاصة بقطاع ذوي الدخل المتوسط في الهند».

ويتوقع أن تنمو مبيعات التجزئة الكلية في بكين بنسبة 13 في المئة من سنة إلى أخرى بحلول نهاية 2009، ما يعد أداء جيداً للسوق».

وبشأن سؤاله عن الفترة التي يعتقد أن تعود خلالها قيم السوق العقارية إلى أوجها كما كانت في أواخر 2007 مطلع 2008، قال ترامب: «إن ذلك لن يتم قبل 2017 بالنسبة إلى أسعار العقارات الخاصة بالمكاتب التجارية في الولايات المتحدة، في حين سيكون ذلك في العام 2015 بالنسبة إلى عقارات قطاع الضيافة».

وحذر ترامب من أنه بالنسبة إلى الغرب فإن هناك المزيد من المعاناة مقبلة في الطريق، مشيراً إلى أن سوق العقارات لن تتحسن من دون السيولة المطلوبة إلى جانب نمو الوظائف. وبشأن مستقبل الاستثمارات العقارية في ظل الأزمة الاقتصادية القائمة، قال ترامب: «يعتبر الاستثمار العقاري من الأعمال التجارية والاقتصادية المضمونة على المدى البعيد، وتتأخر مضمونة شريطة وجود الأشخاص المناسبين فيه».